مشاكل المدن المعاصرة /المحاضرة4/ .....د.الوليد البعّاج

تصنيف المدن:

1. مدن صغيرة أقل من 50 ألف نسمه
2. مدن متوسطة : مابين 50 ألف و100 ألف
3. مدن كبيرة : أقل من مليون وأكبر من 100 ألف
4. مدن كبرى (مليونية) : مليون نسمه فأكثر

مشاكل المدن :

ان المدن الرئيسية في العالم المتقدم طوال قرون كثيرة تتاثر في نموها السكاني ، حيث ان التغير الديموغرافي للسكان اثر على المناطق الحضرية للمدن وهذا افرز العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتدهور البيئة الحضرية وازدياد الفجوة بين مناطق الريف والمستوطنات الحضرية واصبحت المدن المعاصرة تعاني منها .

اولا .تضخم المدن :

يطلق مصطلح تضخم السكان أو الانفجار السكاني عندما يبلغ عدد السكان حداً يختل فيه التوازن بين عدد السكان وحاجاتهم وبين الموارد الطبيعية والاقتصادية المتوافرة. وقد ترتب على النمو السكاني الكبير هجرة واسعة نحو المدن أدى إلى تضخمها وبروز مشكلات كبيرة وأزمات على الجانب الاقتصادي مثل انتشار البطالة وانخفاض الأجور وزيادة الطلب على الموارد والخدمات .

ولقد كان من اسباب ظهور مشاكل المدن هذه المدن الزيادة السكانية الطبيعية والنزوح من الريف الى المدن التي حدثت تحت تأثير عامل قوى الجذب الاقتصادي التي توفرها المدينة فهجرة اعداد كبيرة من سكان الريف الى المدن الكبرى جاءت بسبب دافع البحث عن فرص اقتصادية افضل.

ثانيا . المشاكل الاجتماعية :ويمكن ابرازها من خلال :

1. ان ارتفاع معدلات النمو الطبيعي لزيادة السكان ادى الى حصول زخم سكاني في المدن يفوق الاسقاطات والتنبؤات السكانية.
2. حصول الهجرة من الريف الى المدينة ادت الى تخلخل الميزان السكاني .

3. حصول التركز السكاني المفرط في مدن معينة وخاصة المدن الكبيرة التي تتضح فيها هذه المشكلة خصوصا بعد ان اصبحت مدن عملاقة وبحجم سكاني كبير يجعل عملية التخطيط صعبة لاحتواء هذا العدد وتأمين حياة آمنة وسعيدة وصحية ومريحة له.
4. اختلاف مستوى الخدمات المقدمة بين المدن جعل هناك حركة في السكان وخصوصا من المناطق الريفية الى المدن ومن المدن الى العاصمة التي تستحوذ على افضل المستويات من الخدمات
5. اختلاف المستوى المعاشي لافراد المجتمع الساكن في نفس المدينة يؤدي الى وضوح المشكلة وظهور حالة عدم التألف الاجتماعي وضعف العلاقات الاجتماعية .
6. ظهور مشكلة السكن العشوائي والنقص الحاد في السكن ادى الى تجسيد المشكلة الاجتماعية
7. الضغط على كفاءة الخدمات المجتمعية المقدمة للساكنين مما ادى الى جعل المشكلة الاجتماعية تظهر بصورة واضحة .
8. ظهور الجرائم وقلة الامن الاجتماعي وارتفاع معدلات الجريمة
9. وجود المشاكل الاجتماعية في المناطق المتهرئة في المدينة العربية التقليدية واستغلالها كمنطلقات للمجرمين وماوى امين لهم

ثالثا . مشاكل السكن والإسكان

تعاني معظم المدن من مشكلة نقص في عدد المساكن المناسبة فاذا اضفنا الى سكان المدينة الاصليين المهاجرين الجدد فان هؤلاء المهاجرين يتحولون الى السكن غير اللائق ، وان هذه المشكلة اصبح لها ظواهر ومؤشرات تلفت النظر ومن بين هذه المؤشرات التي تشير الى وجود هذه المشكلة وتضخمها هي:

وضوح ظاهرة غياب المسكن الملائم وارتفاع قيمته او بدل ايجاره الشهري بالنسبة للمتوسط العام لدخل الاسرة. وقد يكون ذلك لانخفاض مستوى الدخل او لارتفاع تكاليف البناء واسعار الاراضي.

وكنتيجة لهذه الظاهرة بدت ظاهرتان أخريان تبرزان هما:

ظاهرة التكدس :- تكدس اكثر من اسرة – ربما أثنتين او ثلاثة او اربعة – في مسكن واحد اعد اصلا لسكني اسرة واحدة.

ظاهرة التزاحم : أي تزاحم الافراد في الغرفة الواحدة.

وبوضوح هاتين الظاهرتين - التكدس - والتزاحم – ثم باستمرار زحف سكان الريف الى الحضر برزت ظاهرة انتشار المناطق السكنية العشوائية بكل ما فيها من مشاكل اجتماعية وبكل ما فيها من اهدار لمستوى البيئة بالحضر وتبرز نوعين من المناطق الغير صالحة للسكن

1. المناطق المتدهورة :الأحياء القديمة التي تم بناؤها فيما مضى بالطوب والأسقف الخشبيه مع حرمانها من المرافق الأساسيه
2. مدن الفقراء :أو أحياء السكن العشوائي (الصفيح والخشب) وهى أحياء لامرافق ولاخدمات لها وتختلف نسبة سكان الاحياء الفقيرة من دولة إلى أخرى .

رابعا .السكن العشوائي:

ويقصد بـ (المناطق العشوائية) : المناطق الواقعة ضمن الحدود الإدارية للمحافظة , والتي نشأت بدون مخططات تقسيم أراضي سابقة معتمدة على أملاك عامة أو أملاك خاصة أدت إلى توسع عمراني عشوائي غير مخطط في غياب الرقابة الحكومية, ولا يشترط أن يكون للمنطقة مساحة معينة حيث تتراوح مساحتهم مابين مجموعة مساكن صغيرة إلى مجموعة أحياء بأكملها ، وتتباين حجماً ومساحةً بصورة عفوية, فهي تفتقد العديد من الخدمات وشبكات المرافق وتُعدّ (المناطق العشوائية) أحد أهم المشكلات التي تواجه إدارات المدن كونها صعبة التطوير والتفاعل مع المجتمع والنسيج العمراني المنتظم في الوقت الذي تبرز فيه تحذيرات مقابل ذلك من كونها قد تشكل بؤراً للمخاطر الاجتماعية والبيئية والصحية ، فضلاً عن انها عقبة في تطوير المدن وتنجم هذه المشكلة من اتجاه معظم المدن للاتساع دون أية محاولة جادة للتخطيط بمفهومه الحديث .

ومن أبرز مظاهر هذه المشكلة : عدم التحكم في عرض الشوارع وأطوالها أو في ارتفاعات المباني، أو في توفير المساحات الفضاء المكشوفة ، أو في تصريف الفضلات والنفايات ، وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى في حياة المدن والتوسع العشوائي يقود إلى الفوضى ، وان الخدمات في العشوائيات تتوزع بصورة عشوائية , ولا تخضع لأسس وضوابط ومعايير التخطيط العمراني ، مع زيادة الاعتماد على خدمات المدينة ، نتيجة لافتقار هذه المناطق للخدمات التعليمية والصحية والثقافية وغيرها إضافة لكونها مهددة لأرواح ساكنيها نتيجة بنائهم هذه المساكن في مواقع غير مناسبة سواء في مسارات السيول أو تربة غير صالحة للبناء وغيرها ، كما أنها تشكل إهداراً للمال العام نتيجة بناء المساكن بصورة هشة يقل عمرها الافتراضي ، وكذلك إلى افتقار المناطق العشوائية لشبكات البنية الأساسية ، وبخاصة مياه الصرف الصحي في الوقت الذي تكثر فيه الشوارع الترابية , وتقل

المسطحات الخضراء والمناطق المفتوحة ، وهو ما يدفع بتدني مستوى النظافة , وصحة البيئة العامة وتعاني هذه المناطق خلل واضح في التركيبة السكانية , وتتميز بكثافة عالية , وتدني مستوى التعليم والدخل , وارتفاع معدل البطالة والجريمة والانحراف الاجتماعي والأخلاقي، وتكوين بيئة مشجعة على وجود وتكاثر المقيمين المخالفين لنظام الإقامة والعمل.

خامسا. مشاكل النقل والمرور:

تعتبر مشكلة النقل والمرور من المشاكل التخطيطية التي تعاني منها معظم المدن المعاصرة بسبب ازدياد معدلات التحضر السريعة مما جعل الزيادة في الطلب على النقل السريع وزادت الرحلات اليومية بكل وسائل النقل ، وهذه المشكلة مرتبطة بمشكلة الاسكان حيث انها تترتب على العلاقة بين السكن واماكن العمل وارتفاع الكثافات السكانية بمعظم الاحياء وبالتالي زيادة الحوادث المرورية حيث انه لا يمكن القضاء على مشكلة الحوادث بصورة نهائية ،إلا انه يمكن التخطيط للحد منها وتقليل عددها وتخفيف مستوياتها .

ويعد النقل الحضري ضرورة ملحة تفرضها طبيعة الحياة الحضرية داخل المدينة ومن دونه يمكن أن تصاب المدينة بالشلل إذ أن حياة السكان داخل المدن مرتبطة بالوقت المستغرق للوصول الى الهدف من حيث سرعة نقل الاشخاص والاشياء وتوفير الوقت والجهد وتحقيق الراحة والسعادة والمتعة ، وان النقل الحضري يعاني مشاكل متعددة ومتداخلة الجوانب داخل المدن المعاصرة ويمكن ابرازها ومسبباتها من خلال :

1. الإزدحام المروري نتيجة زيادة عدد المركبات من خلال ارتفاع المستوى المعاشي للسكان بالمقابل ان القدرة الاستيعابية للشوارع غير قادرة على تلبية الاحتياجات المطلوبة بالنسبة لحجم المرور .
2. الاعتماد على وسائل النقل الخاصة لعدم كفاءة منظومة النقل العام الجماعي والسريع
3. عدم كفاءة الطرق والشوارع من حيث التبليط وقلة طرق ووسائط النقل السريعة المتمثلة بالانفاق والتحويلات السريعة والمجسرات وجسور العبور.
4. حركة سيارات الخدمة (التنظيف رفع النفايات وسيارات السقي ورش الحدائق) اثناء فترة الذروة وكذلك سيارات نقل البضائع ذات الحمولة الكبيرة من داخل وخارج مركز المدينة.
5. تداخل في حركة المشاة بين السابلة والمركبات مما يولد كثرة الحوادث

6. التزايد السكاني العالي كأحد عوامل تفاقم مشكلة المرور في المجتمع نتيجة هجرة السكان من الارياف الى المدن
7. سوء التوزيع الجغرافي للسكان وتباين الكثافة السكانية في المناطق المختلفة وتمركزهم في العواصم والمدن الهامة والمراكز الحضرية الصناعية والتجارية.
8. تغيير بعض الشوارع السكنية الى تجارية وهذا يسبب عدم ملائمة التصميم مع الفعالية الجديدة
9. تباطؤ حركة السيارات في الشوارع المزدحمة يُحدث التلوث الضجيجي الناجم من الزخم المروري وتتمثل في الأصوات المنبعثة نتيجة استعمال أبواق السيارات والفرامل واحتكاك العجلات وغيرها من الأصوات التي تسبب إزعاجا وضغطاً على الأعصاب لساكنين المنازل أو المتواجدين ضمن المرافق العامة القريبة من الطرق أو المشاة .
10. التلوث البيئي الناجم من الزحام وتدني سرعة السير نتيجة لتوقف السيارات ثم تأخذ بالتعجيل من وضع الوقوف يؤدي الى زيادة نسبة غاز اول اوكيد الكاربون السام نتيجة الاحتراق الغير تام للوقود والذي يؤثر في صحة الانسان خاصة في المناطق الحضرية التي تزداد فيها الكثافة السكانية في مركز المدينة
11. قلة او محدودية مواقف المركبات مما جعل المركبات تتوقف على جوانب الطرق الرئيسية وممرات المشاة بحيث اصبحت تزاحم السكان انفسهم. وان الفضاء الذي تشغله السيارة الواقفة يقلل من حجم المرور اي يعطل انسيابية حركة السيارات, كما ان عملية ايقاف السيارات على جانبي الطريق هو سببا مهما في الحوادث المرورية
12. ارتفاع زمن الرحلة اليومية بين المسكن والعمل وتعد من أكثر المشكلات انتشارا خاصة في أوقات الذروة من اليوم وهي الأوقات التي يسعى فيها الموظفون والعمال والطلاب للوصول إلى عملهم.

سادسا . مشاكل التلوث :

نتيجة التحضر السريع وتمركز السكان في مدن مكتظة تزداد مشكلة التلوث البيئي يوم بعد اخر في المدن المعاصرة ولقد ادت عملية قيام المناطق الصناعية دون الاخذ بنظر الاعتبار الجوانب البيئية الى تلوث الهواء والمياه والتربة الناتجة من انتشار الغازات والادخنة الضارة ونواتج العرضية من عملية التصنيع

ويمكن تقسيم التلوث البيئي الى :

1. **تلوث الهواء :** ومصدره الدخان والغازات التى تخلفها المصانع - عوادم السيارات – الأتربة المتصاعدة من الشوارع - الفضلات والقمامة التي تلقى في بعض الساحات المفتوحة
2. **تلوث المياة :** مصادره مخلفات المصانع التي تلقى في الأنهار - إختلاط شبكات مياة الصرف الصحي بمياة الشرب بسبب تهالك منظومة المياه - سقوط المياه الملوثة على الأنهار والبحيرات يؤدي إلى إصابة الأسماك والإنسان الذى يتغذى عليها - عدم كفاءة مشاريع تصفية المياه من حيث الشروط الفنية
3. **تلوث التربة :** نتيجة اختلاط المياة الجوفية المالحة مع المياه المستخدمة في الري اضافة الى ما يحدث من تراكم للغبار والاتربة بفعل عمليات الهدم والتراكم اليومي للمخلفات بدون القيام بعمليات صيانتها.
4. **التلوث بالنفايات** :من خلال اكوام النفايات والمخلفات الصلبة المتراكمة في كل منطقة وفي كل شارع ولايخفى عن الاضرار الصحية والجمالية والاجتماعية والاقتصادية على بيئة المدينة التي تنتج عن هذه المخلفات الملوثة وهناك مخلفات تنتج عن المستشفيات ذات صبغة طبية وكيمياوية وهناك مخلفات تنتج عن الدور والوحدات السكنية .
5. **تلوث مياه الانهار**: حيث ان طرح مياه فضلات المجاري الى النهر ومن دون معالجة مثلما يحصل الان له من التأثيرات مايجعل الانسان يمرض بمجرد رؤيته لطرح هذه الفضلات كما ان تأثيراتها على الكائنات الحية مسببة موتها ومؤثرة على الثروة السمكية
6. **التلوث السمعي (الضوضائي) :** الضوضاء والضجيج الصادر عن عمليات الإصلاح والصيانة فى الورش والمصانع - التشييد والبناء وخاصة فى المناطق الجديدة حول المدن الكبرى – محركات السيارات وآلات التنبيه وقطارات السكك الحديدية- مكبرات الصوت وخاصة فى الأفراح أو المآتم أو الإعلان عن سلعه.

سابعا . تغيير استعمالات الارض

تؤثر حركة التحضر والنمو السكاني السريع وتمركزهم في المدن على استعمالات الارض المختلفة في معظم مدن المعاصرة محدثة مشاكل جمة في تغيير استعمالات الارض .ان الاستعمالات في المدن تؤثر تأثيرا مباشرا على البيئة السكنية،حيث ان توزيع المحلات التجارية والحرفية جاء نتيجة للقوى الاقتصادية والاجتماعية دون ان يكون للقيود التنظيمية اي اثر فعال في منع تغلغل تللك المحلات في المناطق السكنية،ومما لاشك فيه وجود ذلك الاختلاط ،اي الشوارع التجارية (اختلاط

التجارة والسكن)،الذي له علاقة بقانون العرض والطلب ،ففي المناطق السكنية يكون الطلب يومي ومستمر لبعض المحلات التجارية كمحلات البقالة والاسواق الصغيرة وهذا امر لابد منه الا ان استمرار الطلب على بائعي الموبليات والحدادين والحرف والورش الصناعية الاخرى في داخل المحلات السكنية يقلق راحة السكان القريبين من تلك المحلات وبالتالي فقدت هذه المدن للوظيفة السكنية التي خططت لها،كما استغلت الفضاءات من قبل التجار لمصالهم التجاري واصبح موضوع الخلط واضحا في استعمال العمارات السكنية للمكاتب التجارية وعيادات الاطباء والخلط بينهما في عمارة واحدة واحيانا مصانع صغيرة وتجارة جملة ومخازن وغيرها وكذلك تغيير استعمال المناطق الخضراء الى سكنية يؤثر في زيادة الكثافة السكانية في المناطق .

المشاكل الناتجة عن تغيير الاستعمال :

1. زيادة الضغوط على شبكة الخدمات والبنى التحتية بشكل عام من ماء , صرف صحي ونقل الفضلات والكهرباء والذي ادى الى تردي مستوى الاداء لها وعدم كفائتها.
2. مشاكل التلوث البيئي الكبيرة وخاصة تلوث الهواء بسبب الاختناقات المرورية الكبيرة في تلك الشوارع بسبب تبدل نمط الرحلات المتوقعة الى المناطق التجارية الجديدة وزيادة الطلب على مواقف السيارات
3. المشاكل الصحية الناجمة عن الضجيج والضوضاء في الشوارع التجارية الجديدة سواء لمستخدمي هذه الشوارع بشكل مباشر او للمناطق السكنية المحاذية لها والتي كانت هذه الشوارع جزء من تلك الاحياء السكنية .
4. التاثيرات النفسية على صحة الانسان بسبب التلوث البصري الكبير في المشهد الحضري لتلك الشوارع بسبب التغيير الكبير وغير المدروس في نمط واسلوب البناء والكتل البنائية
5. التاثيرات الامنية للقرار فبسبب اختلاط الاستعمال التجاري والسكني واختلاف انماط هذه الفعاليات الذي سمح بدخول الغرباء الى داخل الاحياء السكنية وخرق خصوصيتها وفقدان ما يسمى السيطرة الاجتماعية والمحلية عل الفضاءات الحضرية يمكن ان يؤدي الى تصاعد نسبة الجرائم في داخل تلك المنطقة

ثامنا . تآكل الأراضي الزراعية:

ان التحضر السريع الذي برز في الدول ادى الى التوسع الكبير في مساحات المدن لاستيعاب الاعداد الكبيرة المهاجرة من الريف الى المدن وهذا التوسع اخذ يزحف على الاراضي الزراعية مما يؤدي الى تقليص المناطق المفتوحة والخضراء ان اعتماد التوسع الافقي ادى الى زحف العمران على الاراضي الزراعية المنتجة ، اما عامل الهجرة فتؤدي مشكلة ترك هؤلاء المهاجرين الريف ومناطقهم الزراعية وبيئتهم الريفية إلى انحسار وتلاشي مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وعدم استغلالها بصورة صحيحة وبالتالي إلحاق الضرر والأذى بالبيئة الاقتصادية الزراعية للبلد.

تاسعا .إنخفاض كفاءة البنى التحتية : وتبرز من خلال

1. **مياة الشرب :** عدم كفاءة منظومة تصفية وتحلية مياة الشرب – نقص المياه بسبب قلة مناسيب مياه الانهار – ضعف صيانة منظومة مياة الشرب
2. **الطاقة الكهربائية** : زيادة إستهلاك الكهرباء فى المدن الكبرى بمعدلات كبيرة - إنقطاع التيار الكهربائي لعدم قدرة تحمل المحطات الطلب على الطاقة نتيجة زيادة عدد السكان وارتفاع المستوى المعيشي
3. **الصرف الصحي** : عجز شبكات الصرف الصحي إما للضغط الشديد على إستخدامها أو لتأكلها وعدم عزل منظومة تصريف مياه الامطار عن مياه الصرف الصحي

عاشرا . ضعف الخدمات : وتبرز من خلال

1. **الخدمات التعليمية** : قلة المدارس وارتفاع كثافة الصفوف - العجز فى هيئات التدريس - ظاهرة التسرب من التعليم - إرتفاع نسبة الأمية .
2. **الخدمات الصحية** :قلة وضعف الخدمات الصحية المقدمة من قبل المستشفيات والمراكز الصحية
3. **الخدمات الثقافية** : المسارح وصالات العرض وقاعات الموسيقى والمكتبات العامه غالبا ماتكون هذه الخدمات بعيده عن وسط المدينة
4. **الخدمات الترفيهية** : النوادي مثل الملاعب الحدائق العامة المناطق المفتوحة حيث أدى الزحف العمراني إلى إختفاء كثير من المساحات الخضراء والحدائق مما حرم سكانها من الخضرة والهواء النقي وأشعة الشمس.